

وقصارى القول أن الصحافة التركية أرقى مجموعها من الصحافة العربية ولا سيما في السياسات والإداريات والعسكريات، والترك منذ قرون هم أهل السياسة والإدارة والجنديّة وأدبياتهم أيضاً أقرب إلى الأدبيات الغربية من أدبيات العرب، وعسى أن يكون الترقى الذي يتناول كل أمة فينبها حظها منه في ظل القانون الأساسي يجري التعادل بين البلاد فيعم الارتقاء أنحاءها كافة بعد جيل أو جينين من الناس ويجد رجال صحافتنا في الولايات العربية في ترقية جرائدهم ومجالاتهم ويسهرون عنى إبداعها كل مفيد من الأبحاث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية والإدارية والعننية والأدبية بحيث يزول عن العقول صدورها فتحنى من حنى المدنية الحقيقية بما ينهها السعادتين وينبسطها عليه أهل الخافقين.

غنى العثمانيين

لا يعقل أن تكون المنكة العثمانية عنى هذه السعة والاعتدال وفيها من الأثمار والحراج والمعادن ما فيها ومن ذكاء سكانها وزكاء تربيتها العجب العجائب وتصبح في هذه الدركة من الفقر والانهطاط.

لا يعقل أن تكون بلاد هذه السلطنة التي ضمت إلى صدرها كثيراً من ممالك الأقدمين كالفيثيقيين والغسانيين والنخيين والحشيين والحميريين والصفويين والنبطيين والبابيين والآشوريين والمقدونيين واليونانيين والفراعنة وتكون مساحة ولاياتها الثلاثين خمسة أضعاف ألمانيا ولا يكون فيها من السكان سوى نحو ثلاثين مليوناً عنى حين ينبغ سكان ألمانيا زهاء خمس وستين.

لا يعقل أن بلاداً فيها من الأثمار العظيمة مثل سيحان وجيحان ودجلة والفرات وقول
ايرمق واردة وغيرها من الأثمار أن تحمل ولا تحصب مع أن الخالق خصها بترية ممرعة
فيعطى مد الحنطة في بعض جهاتها مئة مد ثم تقرأ الفقر المدقع في وجوه أهلها.

لا يعقل أن بلاداً لها عشرات من الموانئ على شواطئ البحر الأبيض والبحر الأسود
والبحر الأحمر وبحر الادرياتيک واخيط الهندي وهي متاخمة لممالك البنقان وأوروبا من
جهة وبلاد السودان وصحراء إفريقية وشماليها من جهة وروسيا وإيران من أخرى ثم لا
تستطيع أن تبعث بغلاتها إلى البلاد الخارجية لتتناول منها ثمنها نقداً لمد العجز الخسوس
بين وارداتها وصادراتها.

ولكن من نظر في الأمر نظر متدبر وعرف أن حكومة الاستبداد تحرق الأخضر واليابس
وتخرب العامر والغامر وأن الجهل مبيد الأمم برمتها دع عنك عمرانها لا يستغرب ما قدر
لهذه السلطة بل يعجب كيف أبقي الاستبداد فيها عقولاً تفكر وأيدي لتعمل ونفوساً
تشعر بالتأخر.

كان هم الحكومة المطنقة في هذه السلطة أن تحتال لسبب النعمة الباقية من يد الأهمين
فكانت تشاركهم في أموالهم على غير رضاهم وهي لا تحميمهم في أنفسهم وأموالهم ولا
في مرافقهم وصحتهم وكيف تهتم لإسعادهم وهم عبيدها إذا طلبوا أن تخفف عنهم
العذاب قاتلتهم وأن أرادوها أن تحاسنهم خاشتهم، وكيف بطلب من الجاهل ما يطلب
من العالم وهل ينفق امرؤ إلا لما عنده وهل الحكومات إلا أفراد مجتمعون.

لسنا في صدد بيان مساوئ الدور البائد بل نريد الإلام بغنانا وذكر شيء من مستقبلنا،
وغنانا في دور هذه الحكومة النيابية السعيدة مناط بممتنا وهمتها إن عملت وعملنا

حسبت بلادنا في عشر سنين في جدول البلاد الراقية وإلا فبقى دستورين بالاسم لا نحشر من قوانيننا الجديدة وخيرات بلداننا العتيدة فائدة يعم نفعها.

نحن نطالب الدولة اليوم أن تؤسس لنا من المرافق العامة ما لا طاقة للأفراد أن يقوموا به من مثل إنشاء السكك الحديدية حتى تربط الأستانة مع أقصى بلاد العرب وتتصل وأن باشقودرة وطرابزون بالقدس وبغداد بالقاهرة ودمشق بطرابلس الغرب فتصبح ولايات الروم ايني والأناضول وبلاد العرب متصلة كالحقنة الواحدة بشرايين من حديد ويتيسر لفلاح ملاطية وحقاري في الديار الكردية أن يبيع غلاله وثمراته من ابن طنطا والاسكندرية في الديار المصرية فلا تباع اقة الخبز الجيد بعشرين بارة كما في بعض بلاد الأناضول وتباع في دمشق بشمانين وتباع بمئة وستين في القاهرة.

نطالب الدولة أن تشي السدود وتخفف المستنقعات حتى ينتفع بكل شبر من الأرض يمكن زرعه وتشجره ولا تهنك البلاد المجاورة لتلك المياه لقنة ربهها كمن يصبح عطشاناً وفي الماء فمه وأن تصلح سقيها فلا يذهب ماء الفرات ودجلة بل مياه كثير من الأنهار والخنجان بلا فائدة وترى حواليتها البلاد قاحنة تنتظر ماء الأمطار لتروى وما هي بمضونة معظم السنين، وبذلك تجرد صحة السكان النازلين بالقرب من تلك الأراضي وتقل الحيات والأمراض الواقعة فيهم فينون ويتناسون فتزيد البلاد بهم قوة.

كانت الأوبئة والطواعين تنتاب البلاد العثمانية قبل أن يعرف الأهالي والحكومة معنى التوقي المشروع فهنك من سكانها مئات الألوف ولو ذكرت تواريخ المتأخرين ما انتاب البلاد كلها من المراتن فقط في المائتي سنة الأخيرة لزال العجب من قلة النفوس في بعض الولايات قلة لا تكاد تصدق، ولكن الزلازل والأوبئة والحريق والغارات مهما بنع من

تدميرها السكان والمكان يتأتى جبر ما أوهمته ورنق ما فتقته وتعويض ما خسرتة لو كان في البلاد شيء يقال له عدل وعلم.

مثال ذلك مدينتا بيروت ودمشق فإننا منذ جنب إليهما ماء نهر الكلب وعين الفيحة في أنابيب تقي الماء من الجراثيم الضارة قنت الأمراض قنة محسوسة حتى أن الهواء الأصفر انتاب سورية مرتين في العهد الأخير ولم يعرج على بيروت مع انتشاره كثيراً في صيدا وطرابلس الخاورتين لها وكذلك في دمشق منذ أخذ بعض أهلها يتسربون من ماء الفيحة الطاهر فنو تسر لسائر مدن سورية مثلاً ما تسر لنا من الماء النقي كالقدس وعكا ونابلس وطرابلس وصيدا واللاذقية وحمص وحماة وحنب وغيرها من الأمصار لما جاء على سورية ربع قرن إلا وسكانها ضعف ما هم الآن.

هذا في أبسط الأشياء وأقربها تناولاً فما الحال لو تشعبت خطوطها الحديدية عريضة كانت أو ضيقة بحيث لا تخنو قرية فيها خمسة آلاف نسمة من الارتباط مباشرة مع أمهات المدن فحاصبيا وراشيا وقطنا ودومة والنبك والقيطرة وصيدا وعاخرة والسويداء والعمرانية وسنية وبصر الحوير وعجنون والسنت والكرك كل هذه القصبات مراكز أفضية مهمة لا اتصال لأكثرها مع حاضرة الولاية إلى على ظهور الدواب والبغال والجمال فنو اتصنت بدمشق مثلاً كنا اتصنت الزبداني والبقاع وبعنك وحمص وحماة ومعان وشمكين ودرعا إذا لتوفر عمراتها وغزر سكانها واغخت أرضها بغلاتها وثمراتها وسهل على البعيد أن يقتني أراضي لا يصل إليها على المطايا إلا في أيام طويئة فينبغها مع القطار في ساعات.

ومثل ذلك قل عن ولايتي حلب وبيروت ودمشق والقدس وجبل لبنان بل قل عن ولايات طرابلس الغرب واليمن والحجاز والبصرة وبغداد والموصل وديار بكر ومعبرة العزيز وبتليس وقسطنطيني وروان وارضروم وطرابزون وسواس وقونية وانقره واطنه وجزائر البحر الأبيض وآيدين وخذاونديكار والأستانة وادرنه وسلاطيك ومناسير ويانيا وقوصوة واشقودرة ودمشقيات بنغازي والزور وبيغا وجاتلجده وازميد.

ليس عند الدولة اليوم من الخطوط الحديدية ما يكفي لحس ولايات فقط وقدروا عدد ما لديها منها بنحو سبعة آلاف كيلومتر تدفع على أكثرها ضمانات كيلومترية كل سنة لا تقل عن ستمائة ألف ليرة ولو كان رجالها في العهد الماضي على شيء من الذمة والعقل لما فادوا بمصنحة أمتهم لقاء منفعة ذاتية تافهة إلى هذا الحد ولكانوا أنشؤوا معظم تلك الخطوط بأيدي شركات عثمانية تستلف من أوروبا ما يقتضي لها من المال بمقابل معتدل تسدده من مداخيل الخطوط التي قدما فكما لم يعسر على الحكومة العثمانية إنشاء خط حديدي من دمشق إلى المدينة وهو لا يقل عن ألف ومتي كيلومتر في واد غير ذي زرع لا يصعب عليها أو عنى الأمة أن تنشئ خطاً حديدياً مثلاً من دمشق إلى بغداد والمسافة بينهما ثمانمائة كيلومتر أو من دمشق إلى الأستانة والمسافة ألف ومئة كيلومتر قمر بأقاليم كلها عامرة بطبيعتها مشهورة بخصبها وجودة تربتها.

ولكن البلاد حتى اليوم لم تبرح كمن خرج من تحت الردم لا يكاد يفوق لكثرة ما لقي من مصائب الأدوار السالفة والحكومة عنى سعي القائمين بشؤونها في العاصمة لم تستطع حتى الساعة أن تدبر ميزانيتها على ما ينبغي والعجز لم يزل يربو على أربعة ملايين ليرة كل سنة فقد بلغت نفقات الحكومة هذا العام ٢٩٩٢٩٥٢١ ليرة عثمانية ووارداها

٢٤٥٨٧٢١٧ ليرة على ما أدخل عليها من تعديل رواتب الموظفين وغير ذلك من أنواع الاقتصاد وكان يرجى أن تزيد الأعشار هذه السنة زيادة محسوسة لأن معظم أرباب النفوذ والفقى لم يعتادوا أن يؤدوا للنخزانة في الستين الغابرة أكثر من خمس وارداتهم في الأغلب بل بعضهم ما كانوا يدفعون عشر العشر دع عنك سائر التكاليف.

وآخر إحصاء رأيناه في زيادة أعشار هذه السنة أنها زادت في المنطقة عن السنة الماضية مائة وخمسين ألف ليرة مع أن أعشار ولاية سورية وحدها زادت ثلاثة وأربعين ألف ليرة ولو عنت حكومة هذه الولاية بتزيمها حق العناية لما قلت الزيادة عن مئة ألف ليرة من الأفضية والألوية التي تدفع الأعشار بدلاً فضلاً عن لواء حوران الذي يدفع عشراً مقطوعاً بلغ هذه السنة تسعين ألف كيلة من الحنطة ولو استوفت من أهله الأعشار بحسب ما يجب عليهم أداؤه لأخذت هذا القدر المأخوذ من قضاء واحد فما بالك بسائر الأفضية على أن بعض الولايات كحلب مثلاً أصيبت هذه السنة بنقص غلاتها وتمراقها لنجراد الذي انتشر في أرجائها ولكن حال سائر الولايات ليس كذلك.

ولا عنة لهذا إلا أن موظفي المالية والإدارة ضعاف في معظم الولايات والأهليون أكثر منهم جريذة واحتياطاً فتسكروا كما كانوا في العهد السالف من التزام الأعشار بالأثمان البخسة ويفكر ناظر ماليتنا اليوم في تخفيض العشر من اثني عشر ونصف في المئة إلى عشرة فقط لتبقى للفلاح بقية صالحة من وارداته يعمر بها أرضه ويكسو أهله ويروم اصطبله وداره ويستكثر من الماشية لأن الحكومة تستوفي الآن من الفلاح جميع ما يملك كل سبع سنين، كما يفكر في زيادة رسوم الكمارك أربعة في المئة فتصبح خمسة عشر في المئة بدلاً من أحد عشر فإذا حسبنا قيسة ما تتقاضاه الدولة من الكمارك سنوياً

٣٨٦٨٨٦٦ ليرة عثمانية كما هو المقدر في الميزانية الأخيرة والكمرك بعد عشرة في المئة لا تقل الزيادة عن مليون ونصف ليرة يسد بما جانب مهم من عجز الميزانية من قابل، ولا شك أن ضرائب الأملاك ستزيد أيضاً لأنها قليلة بالنسبة ولا سيما على أرباب السعة الذين كانت الحكومة السالفة تتسامح معهم بأكل حقوقها عن قصد والمأمول أن يزيد كل شيء على تلك النسبة من مثل بدلات العسكرية التي مستفادها الحكومة من غير المسلمين في السلطنة.

قننا ومن أمثل الأعمال تخفيف الأعشار في السلطنة أو إلغاؤها إن أمكن والاستعاضة عنها بضرائب على الأراضي بحسب موقعها وخصبها والزيادة في الكمارك وربما لا يخلو هذا الصنيع من زيادة قليلة في ثروة البلاد ويرغب السكان بعض الشيء عن البضائع الأجنبية ويستعملون ما أمكن من مصنوعات بلادهم فإذا لم يقل الوارد من السلع الأجنبية فلا أقل من وقوفه عند هذا الحد، ويقدر أن قيمة صادراتنا بنحو اثنين وعشرين مليون ليرة عثمانية ووارداتنا بنحو ثلاثة وثلاثين مليوناً أي أن البلاد الأجنبية وأوروبا خاصة تأخذ منا كل سنة عشرة ملايين نخسرها من مجموع ثروتنا وإذا أضفنا إليها قيمة ما تدفعه الحكومة العثمانية ربا ديونها وهو لا يقل عن تسعة ملايين ليرة لأن ما عليها من الديون يبلغ نحو مئة مليون من النيرات فتكون السلطنة العثمانية قد خسرت نحو عشرين مليون ليرة كل سنة عنى أقل تعديل.

والطريقة الاقتصادية لسد هذا العجز في الميزانية هو الوقوف في النفقات عند حد معين والسعي في استثمار الأسهل فالأسهل من خيارات البلاد بحيث لا تتكلف الدولة الإنفاق على مشروع إلا إذا كانت الأرباح فيه تربو عنى الخسارة منذ أول سنة كإصلاح ري

العراق مثلاً الذي يحتاج إلى عشرة ملايين ليرة مثلاً تأتي الدولة والأهالي بمليونين ليرة على الأقل تأخذ منها الحكومة لا أقل من مليون ليرة فإصلاح ري العراق بالاستدانة من أوروبا ربح ظاهر لا محالة ولا سيما إذا تقدمه إنشاء خط حديدي من بغداد إلى دمشق كما هو رأي السير وينكوكس المهندس الانكليزي المشهور.

وإذا عيت نظارة الغابات باستشار غابات السلطنة على الأصول المتبعة في أوروبا وصانتها من فأس الأهنيين وأنياب مواشهم تزيد ثروة المنكة زيادة محمودة تؤثر في الخسوع فلا تتناول ما ينزمتا من الأخشاب من النمسا أو رومانيا مثلاً بل نبتاعه من حراج قونية وقسطوني وآيدين وتكفي سائر حراج الروم ايني والأناضول وسورية لنوقود فتكفينا مؤونة الفحم الحجري أو البترول أو غيره من الوقود الذي تجبده من الحارج.

الأوائل

ذكرني ما طالعه في العددين الخامس والسادس من مجلة المقتبس الغراء (٤: ٢٧٣) بما كنت قد عيت بجمعه منذ سنوات من الأوائل (أي أول من عمل شيئاً) عند القدماء من يونان ورومان وفرس وعرب ثم عند من جاء بعدهم من الأمم إلى عهدنا من أعارب وأعاجم ولا يخفى ما في هذه الأبحاث من الخاضرات التاريخية والأدبية والعنية والنغوية الخ فرأيت الآن أن ألخص مقدمة هذه الرسالة وبعض مباحثها لعل القراء الكرام يرون فيه تفكهة وجماماً وهناك نبذة منها:

لم يفت العرب جمع (الأوائل) شأنهم في كثير من الموضوعات التي طرقتها وألفوا فيها على حين لم يترك مثلها كاتب أعجمي وعلم الأوائل هو كما عرفه الحاج خليفة في كتابه